الأمم المتحدة
A/HRC/RES/59/24

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
16 حزيران/يونيه – 8 تموز/يوليه 2025
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تموز/يوليه 2025

24/59- تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في كولومبيا من أجل تنفيذ توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وغير ذلك من اتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة التي وقعتها وصدقت عليها كولومبيا،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان 22/53 المؤرخ 13 تموز/يوليه 2023 و14/56 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2024،

وإذ يدرك أن التنفيذ الكامل والفعلي للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الموقع في عام 2016 بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، بما في ذلك النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، أمر ضروري للنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في كولومبيا، ويجب أن يستمر التنفيذ باتباع نهج يركز على الضحايا والناجين، من خلال آليات تراعي الاعتبارات الجنسانية والإثنية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق النهائي،

وإذ يضع في اعتباره أهمية التوصيات التي قدمتها لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد وتوضيح أنماط وأسباب انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي

الرجاء إعادة الاستعمال

الإنساني في سياق النزاع المسلح في كولومبيا، وتعزيز الاعتراف بالضحايا والناجين وضمانات عدم التكرار، والإسهام في العيش المشترك،

وإذ يأخذ في اعتباره أن لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار أوصت بأن تقوم الحكومة الوطنية والحكومات المحلية، وكذلك السلطات العامة، بتعزيز الحوار على المستويين المحلي والإقليمي على نحو يشجع مشاركة مختلف القطاعات في نقاش وطني حول مصالحها ودورها في النزاع المسلح، وأن تنبذ بصفة نهائية اللجوء إلى العنف لحل النزاع باعتبار ذلك جزءاً من ميثاق وطني لاستبعاد العنف من السياسة، وأن تسعى إلى تحقيق توافق في الآراء حول الضمانات اللازمة لقيام نظام تعددي وديمقراطي وتداولي يسمح بممارسة السياسة بكرامة،

وإذ يقر بالتزام حكومة كولومبيا والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوطيد السلام في كولومبيا وبما تبذله من جهود في هذا الصدد، وبالتزامها الملاحقة القضائية على انتهاكات قانون حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني وتقديم الجناة إلى العدالة، وإذ يشير إلى ضرورة توطيد التعاون والمساعدة التقنية لتحسين تخطيط السياسات والقدرات الوطنية والتقنية والمالية من أجل توفير ضمانات فعالة، بسُبل منها اتباع النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية والإثنية المنصوص عليه في الاتفاق النهائي، بالاستناد إلى الحوار مع مختلف القطاعات والجماعات،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذاً فعالاً، وكذلك إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني الموثقة في تقرير الخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان المكلفة في جملة أمور بتحديد العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016[(1)]، وفي تقريري مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان[(2)]، بما في ذلك استمرار وجود جهات مسلحة غير شرعية وهياكل إجرامية وسيطرتها على الأراضي، واستمرار العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وارتفاع عدد جرائم القتل وأعمال التهديد والترهيب المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين، بمن فيهم النساء والمدافعون عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيون المنتمون إلى الشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي والمقاتلون السابقون، والتجنيد القسري الواسع النطاق والمؤسف والمتزايد للأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة، واستمرار النزوح القسري وعزل المجتمعات المحلية، مما يؤثر بوجه خاص في الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي،

وإذ يشدد على أهمية ضمان استمرارية عملية تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في كولومبيا، من أجل دعم جهود حكومة كولومبيا في معالجة الأسباب الهيكلية للعنف، من خلال صون الحقوق، بسُبل منها تطبيق نهج الأمن البشري من منظور قائم على حقوق الإنسان، وإدماج النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية والإثنية المنصوص عليه في الاتفاق النهائي، مع مراعاة الاحتياجات المختلفة والسعي إلى وضع ضمانات فعالة لعدم التكرار من خلال تعزيز وجود الدولة وعملها الشامل،

وإذ يشدد أيضاً على ضرورة قيام حكومة كولومبيا وجميع السلطات العامة، بما في ذلك السلطتان التشريعية والقضائية والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والنيابة العامة، بزيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المذكورة أعلاه[(3)]،

(1) A/HRC/55/18.

(2) A/HRC/58/24 وA/HRC/59/64.

(3) A/HRC/55/18 وA/HRC/58/24 وA/HRC/59/64.

وإذ يؤكد أهمية وضع السياسة العامة الشاملة لضمانات الدفاع عن حقوق الإنسان في كولومبيا وتنفيذ السياسة الوطنية لتفكيك المنظمات الإجرامية، وخطة العمل الوطنية 1325، وبرنامج الضمانات الشامل للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والبرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم من أجل ضمان استجابة منسقة وشاملة لتعزيز الوقاية والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية،

وإذ يسلم بأن حكومة كولومبيا تنتهج سياسة للتعاون والتعاضد مع المنظمات والكيانات الدولية لحقوق الإنسان، وأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تتمتع بوجود مستمر في كولومبيا منذ عام 1997، ولها ولاية لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية، وإذ يلاحظ أن اتفاق البلد المضيف الموقع في كانون الثاني/يناير 2023 يمدد وجود المفوضية حتى عام 2032 على الأقل ويعهد إليها بجملة أمور منها أداء دور الضامن الدولي للنهج القائم على حقوق الإنسان في تنفيذ الاتفاق النهائي، من خلال المراقبة والمساعدة التقنية والمشاركة في آليات الرصد المؤسسي،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التأثير السلبي للتمويل المحدود وحالة السيولة في الميزانية العادية للأمانة العامة للأمم المتحدة في قدرة المفوضية السامية على الاضطلاع بولايتها في كولومبيا، ولا سيما على زيادة مساعدتها التقنية وبناء القدرات في المجالات التي حددها مجلس حقوق الإنسان في قراريه 22/53 و14/56،

وقد استعرض تقرير الخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان عن العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام[4]، وتقرير المفوض السامي عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا[5]،

وإذ يرحب بتقرير المفوض السامي عن المساعدة التقنية وبناء القدرات في كولومبيا[6]،

وقد أحاط علماً بصفة خاصة بمساهمة المفوضية السامية في تقديم المشورة إلى حكومة كولومبيا بشأن إدماج منظور حقوق الإنسان في خطة التنمية الوطنية للفترة 2022–2026، وبشأن تصميم سياسة تفكيك المنظمات الإجرامية، وبشأن السياسة الوطنية للمخدرات (2023–2033) وإدماج نهج الصحة العامة وحقوق الإنسان فيها، وإذ يرحب بدعم المفوضية للتدابير المؤسسية الرامية إلى توطيد العدالة الانتقالية وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والأخذ بنهج إقليمي يعزز المساءلة ويكافح الإفلات من العقاب،

1- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقوم، لفترة سنتين قابلة للتجديد، بزيادة مساعدتها التقنية للسلطات الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة وبناء قدراتها، بما في ذلك بالتنسيق مع الكيانات الدولية المتخصصة الأخرى، من أجل مساعدة كولومبيا في تنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، التي تدعو إلى إيلاء اهتمام خاص للضحايا والناجين، بمن فيهم الأطفال، بسُبل منها، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في كولومبيا، إدماج النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية والإثنية والمنصوص عليه في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للضحايا والناجين في مجالات التحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وكذلك في خروقات القانون الدولي الإنساني والفساد، وحقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني، وحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين وأعضاء المعارضة السياسية، وحماية الأطفال، وتحديد وتطوير سياسة عامة من أجل ثقافة للسلام وسياسة بشأن المخدرات، على النحو الوارد في الاتفاق النهائي؛

(4) A/HRC/55/18.

(5) A/HRC/58/24.

(6) A/HRC/59/64.

2- *يطلب أيضاً* إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى حكومة كولومبيا والسلطات الانتخابية الوطنية مساعدة تقنية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبالتنسيق مع الكيانات الإقليمية حسب الاقتضاء، بغية اعتماد تدابير فعالة لمنع العنف والتمييز وخطاب الكراهية، بما في ذلك عبر الإنترنت، ضد الزعماء السياسيين، وضمان سلامة ومشاركة جميع المرشحين والناشطين السياسيين والناخبين، بمن فيهم المنتمون إلى الفئات الضعيفة والمجتمعات المهمشة، ولا سيما في المناطق المتأثرة بمستويات عالية من العنف؛

3- *يطلب* إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم، فيما يتعلق بتنفيذ الولاية المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في كولومبيا، تحديثاً شفوياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والستين، وأن يقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والستين تقريراً تعقبه جلسة تحاور؛

4- *يكرر طلبه* إلى الأمين العام أن يكفل تزويد المفوضية السامية بجميع الموارد اللازمة لتيسير المساعدة التقنية التي يتوخاها مجلس حقوق الإنسان في هذا القرار؛

5- *يهيب* بحكومة كولومبيا إلى اتخاذ تدابير مناسبة لضمان التنسيق الفعال بين المؤسسات على جميع المستويات من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي تنفيذاً عملياً وشاملاً، ويهيب بها في هذا الصدد إلى مواصلة تنفيذ توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار؛

6- *يدعو* الدول الأعضاء والدول المراقبة ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى مواصلة المساهمة بنشاط في الجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم تنفيذاً فعالاً، بسُبل منها دعم عمل جميع المؤسسات المشاركة في نظام الحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، ولا سيما الجهود الرامية إلى تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة إيضاح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار والخبيرة الدولية في مجال حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛

7- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 34
8 تموز/يوليه 2025

[اعتُمد من دون تصويت.]